عن عالمية اللغة العربية وأزمتها
محاولة تركيب

محمد بلبول(*)

ولي لغتان نسيت بأيها كنت أحلم
لي لغة إنجليزية للكتابة طيعة المفردات
ولي لغة من حوار السماء مع القدس
فضية النبر
لكنها لا تطيع مخيلتي
محمد درويش

يستبدّ بالعرب شعور بأن لغتهم تتراجع مكانتها محليًّا ودوليًّا، وهو ما يبرر في نظرهم الحديث عن أزمة العربية[1]، لكن المفارقة أن هذا الشعور العارم لا تعززه دراسات علمية تُشخّص أزمة هذه اللغة. غالبًا ما يكون الحديث عن الأزمة مجرد انطباع يقوم على الملاحظة العفوية أو يتمظهر عبر غضب من طغيان اللغات الأجنبية في سوق التبادل اللغويّ المحليّ. المشكلة أننا عند حديثنا عن أزمة اللغة العربية نغيّب بعد المقارنة الذي من شأنه أن يساعدنا على فهم دينامية

(*) كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة محمد الخامس– أكدال – المغرب.

(1) العربية المعتبرة في هذا المقال هي العربية الفصحى المقابلة للعربيات المحكية والتي تشكل كلها متصلا لغويا يسمى العربية. ونترك للسياق وظيفة التمييز بين العربية باعتبارها متصلا لغويا يضم جميع العربيات الفصحى واللهجات وبين العربية الفصحى. بخصوص هذا التمييز انظر مقالة رمزي منير بعلبكي التي تحمل عنوان "هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص، مجلة تبيُّن العدد1 المجلد الأول، العدد1، الدوحة، 1012.

اتصال اللغات وتحديد مكانتها وفق عوامل موضوعية تتعلق بالاقتصاد وبإنتاج المعرفة وحذق التقنية وبالمكانة الجيوسياسية للغة. هذه العوامل هي التي ترسم المعايير التي يتعيّن استيفاؤها لتقوية الإشعاع الحضاري للغة ما. أضف إلى هذا أننا لا نفصل منهجيًّا بوضوح بين اللّغة والسياسة اللّغويّة. فهل الأزمة أزمة لغة أم أزمة سياسة لغوية تبدأ من تعليم اللغة وتنتهي بتطوير اللغة قطاعيًّا: في التقنية والطّب والاقتصاد والبحث العلمي. سأحاول في هذه المقالة بسط بعض العناصر التي تساعد أولا على تحديد مكانة اللغة العربية في السوق العالمية للّغات وهي عناصر، أو لنقل مؤشرات، تجعلنا ننسب كثيرًا من الأحكام الصادرة في حق الوضعية اللسانية للأقطار العربية، ثم سأتطرق بعجالة إلى مؤشر الترجمة لأهميته في إبراز مكانة اللغة في سوق التبادل اللغويّ.

أقول، بدل الانكباب على تَعداد مظاهر أزمة العربية (تراجع مستوى الأداء، العزوف عن تعلّمها، ضعف ما ينشر بها فكريًّا وعلميًّا...) يحسن بنا أن نتوقف عند ما تتقاسمه هذه اللغة مع لغات أخرى من عناصر قوة وضعف لنتبيّن موقعها في عالمٍ متعددِ اللّغات ومتداخلِ الثقافات، ما يفرض طَرْح حالة اللغة العربية في سياقِ السعي إلى تطوير أفق ملائم يسمح بفهم التعدد اللغوي وتحديد أنماط ومحدّدات الاتصال بين اللغات في عالم يتنازعه قطبان: قطب يرى أن التنوع اللغويّ هو الأصل، وهو مظهر من مظاهر الغنى الثقافيّ، ويتعيّن بالتالي صونه والعمل على استدامته. وقطب يعتبره عبئًا تاريخيًّا يتطلب تدبيرُه تكاليفَ باهظة، وسيكون من المفيد التخلّص منه لتتمكن الغالبية الساحقة من سكان المعمور من الاستفادة من إسقاطات العولمة.

بموازاة هذا الاستقطاب، يتفرّع تقابلٌ نظريّ حول أهمية العولمة في صياغة حاضر اللّغات ومآلاتها. من المعروف أن النقاش الدائر حول اتصال اللّغات في سوق التبادل اللّغويّ تؤطّره نظرتان: نظرة أولى ترى أن العولمة مهدّدة للتنوّع

اللّغويّ، وتدعو إلى موقف مساواتي (égalitariste)، يتعامل مع اللغات انطلاقًا من المبادئ التالية:

- جميع اللّغات متساوية.
- كلّ اللّغات، بفضل تشغيل أنظمة التوليد المعجميّ لديها القدرة على التعبير، وبنفس الكفاية عن المعرفة البشرية.
- كلّ اللّغات يجب أن تكتب.
- لغات الأقليات يجب أن تحظى بالاعتراف الرسمي.
- يجب حماية اللّغات من الانقراض كما تُحمى الحيوانات.
- لكل مواطن الحق في أن يتلقّى تعليمًا بلغته الأم.
- اللغة هي الجذور بموتها ننفصل عن جذورنا[2].

التوجه الفكريّ العام الذي يحكم هذه الرؤية يمتح من الإرث الفكريّ اليساريّ الذي تطوّر من الماركسية نحو إيديولوجية مناهضة للعولمة ومدافعة عن البيئة. أما الثانية فنمثل لها من خلال كتاب الأنثربولوجي الألماني هارالد هارمان[3]، حيث يُقدّم رؤية مختلفة. وهي رؤية فضلا عن استنادها إلى معرفة موسوعية بلغات وثقافات المعمور تبقى وفية لفلسفة رومانسية نقدية ضاربة جذورها في الفكر الألماني وبراجماتية في نفس الآن. فهارمان لا يفصل اللّغة عن الثقافة، ولا يعتبر البلبلة اللغوية والصراع اللّغويّ مشكلة جديدة مرتبطة بالعولمة، ذلك أنه ينظر إلى التنوّع اللّغويّ والثقافيّ باعتباره بديهة من بدهيات الوجود البشريّ. كما أن صراع الهيمنة في مجال الألْسُن ليس جديدًا، والشيء نفسه يقال أيضا عن موت اللغات، ولا يرى في هيمنة اللغة الإنجليزية عالميا

(2) انظر جان لوي كالفيه:
Mondialisation, Langues et Politiques Linguistiques ressources-cla.univ-fcomte.fr/gerflint/Chili1/**Calvet**.pdf.

(3) تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، ترجمة سامي شمعون ، الدوحة، 2006.

تهديدًا لهذا التنوع. وبناءً عليه، فإن مسوغ البحث في مختلف مظاهر التنوع اللّغويّ والثقافيّ يتمثل في كونه مظهرًا من مظاهر الطبيعة البشرية؛ ويترتب عن هذا أن الاهتمام بدراسة قوانين الصراع اللّغويّ وشروطه السياسية والاقتصادية يجب أن يصبّ في اتجاه توحيد وضمّ جميع الأسئلة الأساسية المتعلّقة بالوجود البشريّ. يحدّد هارمان في مقدمة كتابه (م.ن) الإطار الفلسفيّ الذي تنتظم داخله التحليلات والمقاربات المبسوطة في الكتاب: **"لقد فكر المرء بإسهاب خلال القرن العشرين للإجابة عن الأسئلة: من.أين؟ لماذا؟ وإلى أين؟ للوجود البشريّ بصورة عامة وفي الإبداعات الثقافية البشرية بصورة خاصة أيضا. أما الغريب في الأمر فهو أن أقدم تقنيات الإنسان؛ أي لغته، لم يكن حظّها كبيرًا في هذه المناقشات. إذ لم يَقمْ، حتى يومنا هذا، أي كان ببذل مساع تستحق الذكر للتفكير في الأسئلة التقليدية التي تطرحها بحوث اللغة عن: من أين وماذا وإلى أين، أيضًا. ولا أقصد هنا الأفكار المتنوعة المتعلقة باستخدام اللّغات الاصطناعية (مثل الاسبرانتو) أو التنبؤات البسيطة حول مسيرة اللّغة الإنجليزية الظافرة في عالم المستقبل، بل المقصود هو توجيه السؤال حول "إلى أين" من وجهة نظر أنثروبولوجيا استخدام اللغات الطبيعية في عصر مجتمع المعلومات. ثم إن هذا الإجمالي للمشاكل المترابطة لا يقتصر على أبعاد قيمة مكانة اللّغة في الاتصالات العالمية (أي الاتصالات عبر الحدود الإثنية الثقافية) أو على علاقة اللغة بالتقنية الرقمية، بل يشمل أيضا وضعية اللغة ومُتكلّميها خارج نطاق العالم الرقميّ...** (ص 21-22).

فضلاً عن قيمته النظرية، يتيح هذا النص استخلاص ثلاثة وسائط[4] ذات أهمية بالغة في تحديد مكانة اللّغة في رقعة المبادلات اللّغوية، وهي:

أ. قيمة مكانة اللّغة في الاتصالات العالمية (أي الاتصالات عبر الحدود الإثنية الثقافية).

(4) نسند للفظ وسائط (جمع وسيط) معنى بارامتر.

ب. علاقة اللّغة بالتقنية الرقمية.

ت. وضعية اللغة ومتكلميها خارج نطاق العالم الرقمي.

تتضافر مجموعة مؤشرات لضبط مكانة اللّغات بالنسبة لهذه الوسائط الثلاثة، وهي: مؤشر الديموغرافيا، ومؤشر ذيوع اللغة المرصودة باعتبارها لغة ثانية والمؤشر الجيوسياسي، وأخيرًا مؤشِّر اللّغة والمعرفة وهو مؤشِّر يدور حوله نقاش بالغ الأهمية لارتباطه من جهة بمشروع بناء مجتمعات المعرفة بوصفها مجتمعات مدمجة وخاضعة لمستلزمات التقنية المعلوماتية، وبالنظر، من جهة ثانية، إلى علاقته غير المباشرة بمكانة الخصوصيّة الثقافيّة واللسانيّة ضمن هذا المشروع. ومن المفيد التذكير في هذا السياق أن كلّ مؤشّر من المؤشّرات المذكورة أعلاه ضروريّ لكنه ليس كافيًا بمفرده لتحديد المكانة الدولية للغة من اللّغات المتداولة.

لِنقلْ بَدْءًا إن اللغة العربية تنتمي إلى نادي اللّغات العالمية بحكم عوامل عديدة في مقدّمتها أنها لغة رسمية في العديد من المحافل الدولية. ويتولّد عن هذا الزعم سؤال وجيه: ما العالمية؟ أي ماذا نقصد حين نقول إن لغة ما تستوفي مجموعة من الشروط التي تُكسبها صفة العالمية. الكلّ يتفق على أن الإنجليزية لغة عالمية لكن، هل بالإمكان استخلاص شروط العالمية استنادًا إلى فحص وضع الإنجليزية، يُجيب هارالد هارمان (م.ن) بالنفي ؛ لأن المكانة الدولية للّغة الإنجليزية وليدةُ سياقٍ خاص معقّد يتميز بتداخل متغيرات لغوية بيئية لا تساعد على استخلاص معايير عامة، "لذا فإنه من الأفضل عند وصف اللّغات العالمية عدم الاعتماد مباشرة على ظروف اللّغة الإنجليزية، بل التحري عنها من موقع مستقل" (م.ن، ص.144). ومن ثم فإن مواصفات العالمية يتعيّن أن تكون مبررة بشكل مستقل عن حالة الإنجليزية.

سنسعى فيما يلي إلى النظر في نتائج انطباق المؤشرات المشار إليها أعلاه، على اللغة العربية، لنتبيّن مكانتها في رقعة اللّغات العالمية:

أ) المؤشّر الديموغرافي

يضع المختصّون عتبة مائة مليون متكلّم حدّا أدنى لولوج لغةٍ معينة مجال العالمية، مشددين في الوقت نفسه على أن المعيار الكمّي ليس كافيا للحكم على لغة من لغات المعمور بالعالمية. ويؤكد هارمان (2001) هذا المعني حين يكتب: "مع هذا فإن اعتماد حقيقة عدد المتكلمين وقَصْره على حاجز المائة مليون لا يجعل من لغة ما لغة عالمية بأيّ حال من الأحوال فالهندية (Hindi) مثلًا لغة يتحدث بها بشر يفوق عددهم عدد متكلّمي الإسبانية والعربية والفرنسية وغيرها من اللغات العالمية، ومع ذلك فإنها لا توصف بالعالمية. وينطبق هذا أيضا على البنغالية التي يفوق عدد الناطقين بها أعداد متكلّمي الفرنسية والبرتغالية". (م.ن (ص. 147،)). فَلِتلِج لغةٌ ما نادي العالمية تحتاج إلى أن تتوافر لديها القدرة على حيازة وتأدية وظائف اتصالاتية على الصعيد الدوليّ وأن ترتبط بمجال ثقافيّ وحضاريّ ذي وزن استراتيجيّ.

تفيد أحدث البيانات أن اللّغة العربية تحتلّ، باعتبار عدد الناطقين بها، المرتبة الرابعة عالميا، بما يناهز 221.000.000 متكلّم، وراء كل من الصينية (الماندران)، بما عدده 845.000.000 متكلم، والإسبانية بما يناهز 329.000.000، فالإنجليزية ب 328.000.000. وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الإحصائية المتعلقة باللغة العربية تنظر إليها من خلال بُعديْن غير منفصلين: البعد الفصيح والبعد اللهجيّ أو العاميّ. ويُشكّل البعدان معًا متصلًا لغويًّا يُسْمى العربية. يمكن أن نجادل في هذه الأرقام، بحسن أو سوء نية، معتبرين أن اللغة العربية الفصحى لغة نخبة في عالم عربيّ تسوده الأمية، وأن العدد الإجماليّ لهذه النخبة التي تُحسن الفصحى لن يتجاوز بالكاد نسبة 40% من عدد سكان العالم العربيّ. حتى ولو سلّمنا جدلًا بوجاهة هذا الاعتراض فإن هذا لا ينبغي أن يقود إلى التشكيك في المكانة العالمية للعربية، وذلك على أساس مؤشر المكانة الجيوسياسية الذي سنتطرق إليه بعد حين.

ب) مؤشّر اللّغة الثانية

يُلاحظ المستقرئ لسوق المبادلات اللّغوية أن اللغات ذات الأهمية العالمية لا تمارس فقط بوصفها لغات أولى، إنها لغات ذات مركزية عالية تمنحها قوة جذب استثنائية. وباستعادة نموذج الجاذبية كافتراض لرسم علاقات التبعية بين اللغات لتفسير الازدواج اللغويّ بوصفه ظاهرة عامة، (انظر القسم الخاص باللغة والمعرفة أسفله) يتبيّن أن جاذبية اللّغة تُقاس بإقبال الناس على تبنيها لغةً ثانية بحكم خطورة الأدوار التي تؤدّيها. وهكذا يمكن أن نلاحظ بيسر علاقة التناسب بين أهمية الدور الذي تقوم به لغة عالمية وطاقتها على إغراء أو إرغام متكلمين على تنزيلها منزلة اللّغة الثانية. فبحسب معطيات إحصائية يوردها هارمان (م.ن) فإن عدد المتكلمين باللغة العربية كلغة ثانية يبلغ سبعة ملايين؛ أي ما نسبته 3.4%. والمؤكد أن هذه النسبة غير دقيقة لأنها لا تحدد المقصود بالعربية هل يتعلّق الأمر بالعربية الفصحى أم بإحدى لهجاتها؟

المرجّح عندي أن العربية الفصحى منتشرة كلغة ثانية بنسبة أكبر من النسبة المقدَّمة في هارمان، (م. ن، ص 150)، والتي يحصرها في سبعة ملايين متكلم وذلك كما يبين الجدول التالي المأخوذ من هارمان (2001) بسبب أنه أغفل عنصرًا مهمًّا يتمثل في أن العربية ليست اللّغة الأولى لعدد مُهمّ من سكان العالم العربيّ، نذكر منهم : الأمازيغ في شمال أفريقيا، والزنوج في موريتانيا، والأكراد في سوريا والعراق، والنوبيين بمصر، ناهيك عن السودان. وعليه، فإن تنزيل العربية منزلة لغة ثانية يتطلب تحليلًا يمكِّن من إعادة بناء مفهوم اللّغة الثانية بحيث يسمح بتمييز اللغة الثانية الأجنبية واللغة الثانية غير الأجنبية. ويقدم العالم العربيّ – حيث تتساكن الفصحى واللهجات العربية إلى جانب لغات مجموعات إثنية تربطها بالعربية الفصحى علاقات روحية وفكرية وتاريخية – نموذجًا في هذا الباب، بحكم أن هذه الدول اختارت صيغة خاصة لتوجه وحدوي فوق-إثني يتيح تحديد فضاء ثقافيّ يستوعب ويتمثل الخصوصيات التاريخية والإثنية والثقافية القطرية.

لغات يتكلمها أكثر من 100 مليون إنسان، والعلاقة التناسبية بين متكلميها كلغة أولى ولغة ثانية.

اللغة	عدد المتكلمين (بالملايين)	المتكلمون بها كلغة أولى		المتكلمون بها كلغة ثانية	
		بالملايين	النسبة	بالملايين	النسبة
الصينية	1210	1139	%94.1	71.0	%5.9
الإنجليزية	573	337.4	58.9 %	235.6	%41.1
الهندية	418	182.0	%43.5	2360	%56.5
الإسبانية	352	266.0	%75.6	86.0	%24.4
الروسية	242	170.0	%70.2	72.0	%29.8
العربية	**209**	**202.0**	**%96.6**	7.0	%3.4
البنغالية	196	189.0	%96.4	7.6	%3.6
البرتغالية	182	170.0	%93.4	12.0	%6.6
الإندونيسية	162	21.0	%12.9	141.0	%87.1
الفرنسية	131	76.0	%58.0	55.0	42.0
الألمانية	101	96.5	%95.6	4.5	%4.4

على الرغم من تقادُم هذه البيانات المبسوطة في الجدول، فإنّ دلالة الأرقام والاتجاه العام للحالة اللسانية الدولية التي تشير إليها الإحصائيات تبقى صالحة لتوصيف الوضع الراهن؛ والذي تتصدّر فيه اللغتان الإنجليزية والفرنسية قائمة اللغات العالمية بالنظر إلى نسبتهما العالية في مقياس اللغة الأولى والثانية. ومن جهة أخرى يكشف الجدول أن الإندونيسية، على الرغم من احتلالها الصدارة وفق مؤشر اللغة الثانية، فضلا عن كونها من اللغات التي يفوق عدد المتكلمين

بها المائة مليون نسمة، لا تحظى بمنزلة العالمية بسبب محدودية إشعاعها العالميّ. أما حال العربية، فيتأرجح بين محدودية الانتشار العالميّ بحسب مؤشّر اللغة الثانية وإن كانت أهمية كتلتها المتكلمة ومكانتها الجيوالسياسية تشفعان لها في حضور متميّز في الساحة الدولية، وذاك ما سنبينه في المبحث الموالي.

ت – مؤشّر المكانة الجيوسياسية

لا تُقاس مكانة اللّغة بعدد المتكلّمين بها فقط، بل بعدد الكيانات السياسية التي تعتمدها لغة رسمية. ويمكن القول، تبعًا لهارمان (2001)، إن الأهمية الجيوسياسية للّغة تُقاس بمعيارين: أولهما تأديتها للوظائف الرسمية في بلدان كثيرة. ثانيهما مدى انتشارها في قارات العالم. وباعتبار هذين المقياسين تتقدم اللغة العربية في الترتيب على اللّغة اليابانية التي بالرغم من كونها لسان حضارة عريقة ومتجددة ومجتمع صناعيّ متطوّر تظلّ لغة محلية بامتياز. وتنسحب الملاحظة نفسُها على اللّغة الصينية التي لا تتعدى مساحة انتشارها نطاق القارة الأسيوية رغم أهميتها المنتامية. ويمكن أن نضيف إلى المعيارين المذكورين معيارًا ثالثا يتعلق بمدى ارتباط اللّغة بعوامل جيو–اقتصادية وحضارية وازنة في رقعة العلاقات الدولية. ومن البَيِّن أن فحص مكانة العربية في ضوء هذا المؤشّر يُجلي مكانتها المتميزة ضمن فئة اللغات العالمية. فعلاوة على أنها لغة رسمية في اثنتين وعشرين دولة، فإن حضورها في مناطق عديدة من أفريقيا، ذلك أن ثلث سكان أفريقيا يستعملها باعتبارها لغة أولى أو ثانية (انظر عبد العلي الودغيري، 2013) ناهيك عن امتداداتها جنوب آسيا في كلّ من إيران وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش بسبب أن العامل الدينيّ يجعل منها لغة ذات ثقل حضاريّ يُبوِّئها مكانة استراتيجية في علم الثقافة والاقتصاد والسياسة.

إن المنزلة المميزة التي تحظى بها العربية في بلدان كثيرة، بحكم وظيفتها الدينية والثقافية، تكسبها جاذبية وقوة تأثير في قضايا الثقافة والسياسة والاقتصاد بفعل اقترانها بالإسلام تارة (باعتباره مجالًا عقديًّا وثقافيًّا) وارتباطها

بمنطقة الشرق الأوسط تارة أخرى، التي لا تخفى أهميتها الاستراتيجية بالنظر إلى احتوائها على 66% من الاحتياطي العالمي للنفط. وغير خافٍ ما للنفط من ارتباط وثيق بعوامل الاقتصاد والسياسة والتجارة. وكلّها عناصر تُوظِّف، بصورة ما، الثقافة واللّغة لخدمة أغراضها.

ث – مؤشّر اللّغة ومجتمع المعرفة

يعود الفضل في صياغة مضمون لمفهوم "مجتمع المعرفة" إلى عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل D.Bell (1973)[5] الذي استعمله لتوصيف حالة الانتقال من اقتصاد صناعيّ قائم على الموارد الأولية الطبيعية لإنتاج المنتجات الصناعية إلى اقتصادٍ معرفيّ يقوم على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. ومن المفيد التذكير بأن مجتمع المعرفة بوصفه مجتمعًا يوظّف البحث العلميّ في التنمية الشاملة للفرد والمجتمع في إطار سيرورات محافظة على التنوع البيئيّ والثقافيّ، عبارة عن أمْثلة (idéalisation) أكثر مما هو واقع مكتمل. من أجل هذا كان تقرير اليونسكو الصادر في 2005 عن مجتمع المعرفة تقريرًا يتحدّث عن هدف منشود يواجه تحديات التفاوتات الاجتماعية ومصير التوازن البيئيّ ومكانة الخصوصية الثقافية بحواملها اللّغوية في ظلّ العولمة، وذلك كما توحي صيغة عنوان التقرير: "**نحو** مجتمع المعرفة" [التشديد من عندي]. وعلاوة على هذا يمكن أن ننظر إلى مجتمع المعرفة من زاوية علاقته بالتقنية الرقمية، فنعتبره مرادفًا لمجتمع الشبكة الذي يتيح، بفضل التقنية الرقمية، طُرقًا سيّارة لتدفق المعلومات والمعارف ومعالجتها بسرعة فائقة. مما لا شك فيه أن صيغة مجتمع المعرفة المستعملة لوصف حالات التقدّم الذي تشهده مجتمعات مهيمنة اقتصاديًّا وصناعيًّا وتجاريًّا يتضمّن حكم قيمة يعلي من شأن هذه المجتمعات، ويُعزِّز التوظيف الإيديولوجي لهذا المصطلح توظيفًا يقدمه كأفق انتظار طوباوي يشكّل

(5) في كتابة الموسوم ب *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*، إلا أن هارمان (المرجع السابق) ينسب هذا المصطلح إلى الباحث الألماني (Stehr. N) الذي ظهر بحثه في تسعينيات القرن الماضي.

بلوغه نهاية التاريخ. من أجل هذا يُفضل في كثيرٍ من الأحيان استعمال مصطلح "مجتمع الشبكة" بدلًا منه، تلافيًا للإيحاءات الملازمة للفظ معرفة. ومنها أن مجتمع المعرفة المزعوم له من الوسائل ما يجعله قادرًا على إلباس معلومات وبيانات خاطئة لبوس المعرفة الحق كما أنه يستطيع إخفاء البيانات وإشاعة التأويلات المضلِّلة لخدمة مصالح خاصة تتعارض مع مصالح الأجيال القادمة للبشرية. لكن بفضل خصيصة الفكر النقديّ والعقلانية المنفتحة، ترتفع أصوات الفلاسفة والعلماء لتأكيد حقيقة مفادها أن البشرية على الرغم من اجتياح الكمّ الهائل من البيانات، ستظلّ متعلّقة باللّغة أقدم تقانات (تكنولوجيات) الجنس البشريّ على الإطلاق. إنها الأداة التي تمكنّه من التفكير والتعبير عن وعيه وتشكيل هويته في استقلال عن حجم المعلومات الرقمية المتاحة له.

لا مندوحة عن اللّغة لأنها الأساس المعوّل عليه لبناء معارفنا، وهذا يعني الاستناد إلى"لغة تاريخية معينة موجودة كلغة أصلية في مكان ما من العالم تقوم بخدمة الناس الذين ينتمون إلى دائرة لغوية معينة للمحافظة على ارتباطاتهم الاجتماعية الثقافية التي يتقيدون بها" (م.ن، ص.487)، ويعني هذا من بين ما يعني سَنُّ سياسات لغويّة لبناء حالات ثنائيات لسانيّة متوازنة وصحية تقرّ بواقع جديد وهو أن عالم التقانة (التكنولوجيا) ومجتمع الشبكة خَلَق ثنائية من نوع جديد هي ثنائية اللغة الوطنية/ الإنجليزية، قائمة على الإقرار بعالمية اللغة الإنجليزية، ليس باعتبارها لغة تعيد صياغة الهويات الثقافية للمجموعات البشرية التي تتحدث لغات أخرى، فالإشعاع الدوليّ لهذه اللّغة، بحسب هارمان(م.ن) "يختلف وظيفيا من حالة إلى أخرى فعند استخدام الإنجليزية مثلا كلغة للعلوم، وأداة للتحديث... فإنها لا تنافس على الإطلاق لغات أصلية أخرى لها مجالات وظيفية محدّدة لا يمكن تصوّر إسنادها إلى الإنجليزية. ويستتبع هذا أن التمايز الوظيفيّ داخل الزوج لغة وطنية/ إنجليزية سيساعد على تقليص التوترات الناشئة عن تمتع بعض اللّغات الوطنية بمؤهلات عالية لمواكبة

التحديث السريع واستيعاب منجزات الرقمنة وتقنيات المعرفة، مثل الفرنسية والإيطالية والألمانية والروسية والصينية... بحكم أن هذه الأمم راكمت تجارب محترمة في مجال الحداثة المقرونة بالعلم والتقنية.

مجملُ القول، إن علاقة اللغات بمجتمع الشبكة (أو مجتمع المعرفة) تتحدّد حتما من خلال نوعية العلاقة التي تبنيها لغة معينة في زمان ومكان ما باللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة فائقة المركزية في العصر التقاني (التكنولوجي). نجد التعبير الأكاديمي عن هذه الفكرة لدى جان لوي كالفيه من خلال فرضية التبعيات الانجذابية التي تسمح بفرز مستويات تحليل متعددة من خلال نمذجة أنماط الاتصال بين اللغات على وجه المعمور. فبحسب جان لوي كالفيه (1999) هناك المستوى الأعلى وهو مستوى التنظيم العالميّ للعلاقات بين اللّغات. ونتوسّل لوصفه بنموذج يقوم على فكرة مؤداها أن الألسن مترابطة برابط الازدواج اللسني للمتكلّمين، وأن نظام العلائق الثنائية بين اللغات وتوزيعها على طبقات يسمح لنا بتصور العلائق في صورة تبعيات انجذابية. بمعنى أنه يدور في مدار لغة ذات مركزية فائقة هي الإنجليزية بفعل قوة الجاذبية ما يناهز عشر لغات توصف بأنها لغات ذات مركزية عالية ومنها اللغة العربية إلى جانب الفرنسية والإسبانية والصينية والهندية والماليزية أو المالية. ويحوم في فلك هذه الأخيرة ما بين مائة ومائتي لغة مركزية تُعتبر بدورها محور دوران عشرات المئات من اللغات الهامشية.

في كل مستوى من مستويات النظام الذي قاربناه عبر مجاز الانجذاب نحو المركز، بمراتبه المختلفة، يبرز محوران: محور الازدواجية الأفقية (اكتساب لغة ثانية في المستوى نفسه للّغة الأولى)، ومحور الازدواجية العمودية (اكتساب لغة ثانية من مستوى أعلى). يُشكّل هذان الاتجاهان القاعدة الصلبة لهذا النموذج؛ وبفضلها نتمكن من قياس التوتر بين اللّغات. وبدون هندسة تحدد أشكال الاتصال بين اللغات لا يمكن سن سياسات لغوية ناجعة لمواجهة تحديات مجتمع الشبكة. في ضوء هذا، يمكن أن نزعم أن المواطن المغربي الذي تلقّى تعليمًا

نظاميًّا يعيش ازدواجية مضاعفة: ازدواجية أفقية حين يضيف إلى الأمازيغية الدارجة المغربية والعكس غير صحيح، وازدواجية عمودية حين يكتسب الفرنسية و/أو العربية الفصيحة إلى جانب الدارجة المغربية أو الأمازيغية. إلى حدّ الآن، تبدو الأمور طبيعية؛ لكنها سرعان ما تتعقّد عندما تتحوّل ازدواجية أفقية من قبيل: عربية فصحى/ فرنسية (بين لغتين مركزيتين من الطبقة نفسها) إلى ازدواجية عمودية، مما يعني أن البُعد العمودي يسمح بقيام علاقة تقابل بين لغتين من المستوى نفسه بفعل عامل الغَلَبة السياسية والاقتصادية بالرغم من التكافؤ في القيمة الاعتبارية للسانين بحكم أنهما معًا يحملان ويعبّران عن ثقافة عالمية مع فارق مُهمّ يتمثّل في أن الفرنسية تبقى لغة تحديث، إذ تضطلع بالوظيفة نفسها التي تقوم بها الإنجليزية في المشرق العربيّ وإيران والهند وفنلندا، والأمثلة كثيرة. إن الوضع الخاص للعربية في المغرب والجزائر وتونس، مقارنة بوضعها في المشرق يَكمُن في هذه النقطة بالذات. في المشرق العربي، يبدو الوضع أكثر شفافية ما يجعل التدخُّل الإرادي في الشأن اللّغويّ أيسر، فأغلب الإزدواجيات عمودية (تحصل بين لسانيْن لَيْسا من الطبقة نفسها) لهجة محلية/ فصحى، لهجة محلية/إنجليزية، فصحى/ إنجليزية (اللغة المركزية بامتياز). في المغرب، وربما الجزائر وتونس، يبدو الوضع أقرب إلى أننا اخترنا التحديث وولوج عالم التقنية من خلال لغة تعاني بدورها من الاكتساح العارم للإنجليزية.

الأنموذج الانجذابي، بالرغم من نجاعته الوصفية لا يَفي بالغرض بالنظر إلى كونه ينطلق من فكرة ضمنية مُسبقة ترى الوضع اللّغويّ العالميّ وضعًا غير عادل، لأنه ببساطة انعكاس للوضع السياسيّ والاقتصاديّ، ويقدّم صورة للثنائية باعتبارها عاملًا يَصبّ في مصلحة اللّغة الإنجليزية ويغفل الإشارة إلى واقع أن اللغات المغلوبة على أمرها لها فرصُ تجديد نفسها في سياق معركة التحديث وولوج المجتمع الرقميّ، ويغفل عن ذكر أن كثيرًا من اللّغات المركزية مثل العربية مهدّدة بصورة مباشرة من اللّهجات المحلية أكثر مما هي مهدّدة من اللّغات الكبرى. ومهما يَكُن من أمر فإن الواقع يوحي بأن كل اللّغات عبر

نخبها، وبصرف النظر عن مدى قربها أو بعدها من اللّغة الفائقة المركزية، تسعى إما إلى استعادة تنافسية مفتقدة، وإما إلى تغيير وظائفها. والسؤال الذي يفرض نفسه يتعلق هل كلّ اللّغات البشرية لها الحقّ في أن تكون مؤهلة للإنتاج الفكريّ والعلميّ وللتعبير عن التقنية لتغدو حاجة ضرورية؟ خصوصًا في ظلّ انتشار ثقافة حقوقية في مجال اللّغات.

يحاول العرب وضع سياسات لغوية تستجيب لبعض المعايير الواردة أعلاه (المتعلّقة بالمساواة اللّسانية)، إما بفعل عوامل داخلية أو تحت ضغط المنتظم الدوليّ (حالة المغرب بالخصوص)، ويبقى هاجسهم الرئيس كَسْب رهان توطين المعرفة باللّغة العربية من دون وعي بضرورة تحديث اللّغة العربية، وهذا ما قامت به، على سبيل المثال لا الحصر، إسرائيل حديثًا وتركيا الكمالية، وقبلهما روسيا في القرن الثامن عشر "عندما تم إدراج المئات والآلاف من مصطلحات اللّغات الأوروبية الغربية في مفردات اللّغة الروسية. في حينه كان العديد من الكلمات غريبًا تمامًا على السمع، إلا أنه مع مرور الأيام أصبحت كلمات مألوفة..." (م، ن، ص.494).

وفي قرننا الحالي تمثّل كلّ من الإستونية والفنلندية نموذجًا للثنائية الصحية، فقد تمكّن الإستونيون والفنلنديون، عبر اعتماد سياسات لغوية عملية وفعالة، من إغناء الثنائية: لغة وطنية/ إنجليزية وجعلها قوة لتحديث اللّغة والمجتمع". ومن الجدير بالذكر أن فنلندا وإستونيا تعتبران في طليعة البلدان الأوروبية التي تعمل على بناء مجتمع الشبكة، ثم إن تفاعل الإنجليزية، مع الفنلندية والإستونية أدى خلال الأعوام القليلة الماضية إلى تشكيل لغة تقانية (تكنولوجية) باتت تؤثر باستمرار في لغة الحياة اليومية كما [تعكسها] وسائل الإعلام" (م.ن، ص. 492). إن مفتاح هذا النجاح ليس بيد مجامع وأكاديميات اللّغة، كما يظن الكثير من المثقفين والمسؤولين العرب، بل يتحقّق بفضل تعليم من مستوى عالٍ؛ يُمكِّن النَشْء من التحكم في اللّغتين، ويسمح بتطوير المستوى العلميّ والمعرفيّ باستمرار من دون فقدان الهوية الثقافية. وهذا ما تحقّق في كلّ

من فنلندا وإستونيا اللتين تمكنتا في ظرف وجيز من الارتقاء في مدارج الرقيّ. هذان البلدان الصغيران يمثلان حالة تبدو مثالية لشعوب صغيرة استطاعت توظيف إحدى اللّغات المهيمنة لفائدتها أكثر مما فعلته شعوب أخرى، مثل : فرنسا وألمانيا وروسيا والدول العربية، التي تعيش ثنائياتها بقدر غير قليل من المرارة والتوتر. لماذا؟ لأن اللغات المثقلة بالتاريخ مثل لغات الامم المذكورة يَصْعب أن تجد صيغة للفكاك من نرجسيتها المتمثلة في بحثها الدؤوب عن وهم النقاء اللغويّ والأحادية اللّغوية. ومع ذلك فإن الوقائع عنيدة كما يقال، وهي الوقائع التي تفرض على الدول الديمقراطية وتلك التي تطمح لأن تكون كذلك، تبني سياسة لسانية ثلاثية اللّغات تثبت في إطارها الثنائيات اللّغوية بفعل عوامل الاقتصاد والتاريخ، ونجملها في العناصر التالية:

- لغة دولية للعلاقات الخارجية، وتفرض الإنجليزية نفسها في هذا المضمار كلغة مهيمنة فائقة المركزية نتيجة للعولمة، وهذه حقيقة تُضعف الموقف "الفرانكوفوني" الذي يدافع عن حضور الفرنسية في شمال أفريقيا.
- لغة الدولة، وهي لغة مرجعية فوق التنوع اللغوي، وتكون في الغالب لغة ذات مركزية عالية، مثل العربية والتركية والفرسية والصينية واليابانية والألمانية....إلخ.
- لغة جماعية والتي تتخذ شكل صيغة محلية مرتبطة باللّغة الرسمية مثل المكسيكية في علاقتها بالإسبانية كلغة الدولة المكسيكية، واللّهجات العربية السائدة في البلاد العربية.

خلافا لما يتبادر إلى الذهن بفعل كثير من المغالطات الرائجة حول العولمة، فإن هذا الوضع ليس وليد تدافعات عصرنا، إنه الوضع العادي المتولّد عن الاختلاط والتهجين الناتج عن التوسع الجغرافيّ والعمرانيّ للأمبراطوريات الكبرى التي حدّدت دومًا المركز والهوامش ما يسمح باستنتاج الحقيقة التالية: التعدد اللغويّ والازدواجية هما الأصل. فالتحليل الاجتماعيّ يفضي إلى خلاصة

مفادها أنه "لا تكاد توجد دولة كبيرة معاصرة إلا وفيها لغة رسمية متساكنة مع لغات أو لهجات أصلية، محكية في البيت مقصية من المدرسة والبرلمان... (البريتونية البروفانسية والبرفنصال في فرنسا، الغالية والإسكتلندية في إنجلترا (الأمازيغية والعربية المغربية بالمغرب)"[6]. وفضلًا عن هذا يكشف التاريخ أن تَساكن لغتين وثقافتين، وفي عهد سابق كتابين، هو القاعدة في التاريخ وليس الاستثناء" (انظر عبد الله العروي، من ديوان السياسة، ص 50 - 54).

بعض مظاهر أزمة العربية

لا يجادل أحد في أن المجتمعات العربية، بتنوعها الثقافيّ والعرقيّ، والتي ارتضت العربية لغة عبر اعتناقها الإسلام لا باعتباره عقيدة فحسب بل بوصفه أيضًا إطارًا حضاريًّا وفكريًّا انخرط في تأثيته عرب مسيحيون ويهود وأمازيغ وأكراد وأتراك وفرس، تواجه أسئلة مُلحّة بخصوص تحديثها لتغدو لغة عصرية يسهل تعلّمها والتخاطب بها شفاهيا وكتابيا في المواقف التواصلية الواقعية، بمعنى أنه يتعين ألا تُكبس طاقاتها لتكون فقط أداة لاستعادة الماضي "المجيد" ووعاء للثقافة الدينية. عليها أن تكون لغة الفكر المعاصر في أرقى تجلياته العلمية والتقنية والفلسفية والجمالية لتستوفي الشرط النوعيّ الذي يتيح لها تبوأ مكانة مرموقة بين اللغات العالمية فتصبح لغة معبرة عن القضايا الكونية في ضوء أحدث منجزات الفكر الإنسانيّ.

ليس الغرض استعراض تجليات أزمة اللغة العربية في العالم، ولو طُلب مني ذلك لأفتيت في الموضوع برأيَيْن متعارضيْن: أولهما يقضي بأن حالها، باعتبار التداول الإعلامي، بخير ولا يبعث على القلق، فالفضائيات العربية ذات الصيت الدوليّ تصدح بأصواتها وكلماتها وجملها على مدار الساعة، وتطرق شتى المواضيع والمضامين بسلاسة، وبفضل العربية أصبحت هذه الفضائيات مساهِمة في صياغة رأي عام وفي توسيع دائرة النقاش العموميّ. أما الرأي الثاني فنقيض الأول، فباعتبار الإشعاع العلميّ يمكن أن نزعم أنّ حضورها باهت جدًا في

(6) الإقحام في نص الاستشهاد محصور بين معقوفين.

محافل البحث العلميّ والإبداع، إذ يندُر أن يدخل باحث عربيّ لا يكتب بغير العربية النوادي الدولية للبحث العلميّ، فهي مثل كثير من اللّغات العريقة، لا تضمن العبور بصاحبها إلى العالمية لأن الخطاب العلميّ في الماضي وفي عالم اليوم،كان دومًا وما يزال لا يتنازل عن أحادية اللسان. أضف إلى هذا أن تأثير مبدعينا في مناحي الإبداع الفنيّ والأدبيّ والفلسفيّ على المستوى العالمي، محدود للغاية مقارنة بالألمانية واليابانية، وهما لغتان لا تملكان قاعدة جماهيرية توازي القاعدة التي تملكها العربية، كما أسلفنا. هذان الحكمان المتعارضان يكشفان صعوبة الحديث في الموضوع مع مراعاة مقتضيات الانسجام. وللخروج من هذا الوضع أقترح أن يتم التركيز في الأبحاث المستقبلية على أزمة السياسات اللغوية بدل الحديث عن أزمة اللغة العربية التي تبدو لي غير مهددة في وجودها للاعتبارات الجيوسياسية والدينية التي ألمحنا إليها سابقًا، بقدر ما هي مهدّدة كلغة حداثة لأن مكانتها في سوق المبادلات المعرفية لا يبعث على الاطمئنان. وللاستدلال على هذا سأختم مقالتي بتقديم بعض الأفكار حول علاقة اللّغة العربية بالترجمة بوصفها تعبيرًا عن وجه من وجوه السياسة اللغوية التي تتبناها الدول لإغناء المدونة العلمية والمعرفية للّغة ولتثبيت اللّغة في المجال الدوليّ.

يستلهم جان لوي كالفييه (2005)[7] يعزى إلى (Johan Heilbron 1999)[8]، ويتوخى من ورائه إبراز أهمية الترجمة في تحديد مركزية اللّغات وهامشيتها، في إطار فرضية الجاذبية المحببة إليه والتي تُسعفه في الكشف عن علاقاتها التراتبية، وعن أشكال الصراع المحتدم في سوق المبادلات اللسانية على مستوى العالم، وينطلق من فكرة مفادها أن ارتفاع نسبة الترجمة من لغة معينة مؤشّر على مركزيتها، ويترافق هذا مع ضعف الترجمة إليها، ما يشهد أيضا على هيمنتها. ويقدّم "Heilbron" (م. السابق) بيانات تؤكد هذه المقولة. فما يقارب نصف الكتب المترجمة في العالم منقولة عن الإنجليزية: 40% . والمفارقة أن نسبة

(7) La Mondialisation au Filtre des Traductions.

(8) Towards a Sociology of Translation : BOOK Translations as a Cultural World-System,*European Journal of Social Theory*, vol. 2, n° 4,1999, p. 429-444 cp.cit Calvet, J.L 2005.

الكتب المحررة باللغة الإنجليزية من مجمل الكتب المنشورة في العالم تتقلص. ثم تأتي بعد ذلك الفرنسية والألمانية والروسية بنسب تتراوح بين 10% و12% لكل واحدة منها. بمعنى أن ما يُتَرجم من الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية، يمثل ثلاثة أرباع ما يُتَرجم في العالم. وتأتي العربية في الأخير مع الصينية واليابانية والبرتغالية، بوصفها لغات لا يُتَرجم منها إلا في حدود دنيا. والنتيجة أن الثقافات التي لها حظ التعبير عن نفسها بلغة فائقة المركزية لا تستفيد من التنوع الثقافيّ بسبب كونها تعرف شُحًّا في الترجمة. فهذه الأخيرة نشاط غير مزدهر في الولايات المتحدة وبريطانيا مقارنة بفرنسا وألمانيا وإسبانيا وروسيا، على سبيل المثال، لأنها لغات مركزية وتابعة مع ذلك للّغة الفائقة المركزية التي هي الإنجليزية بطبيعة الحال.

ما يهمنا من هذا هو حالة العربية إزاء الترجمة. وبهذا الصدد نذكر بما أكدته المصادر والمظانّ من أنه من الثابت تاريخيًّا أن العربية أصبحت لغة علمية بفضل الترجمة، فالترجمة مصاحبة لتاريخ العلم العربيّ ولحركة التأليف في الفلسفة وعلم الكلام والطب وعلوم الطبيعة. ولولا سياسة الترجمة التي كانت جزءًا من سياسة الدولة العباسية لما تطورت اللغة العربية ولما تطور العقل الإسلامي ليصبح لَبِنة أساس من لَبِنات التقدّم العلميّ والمعرفيّ الذي ستشهده أوروبا في عصر النهضة. والنتيجة الأولى المستخلَصة من هذا الكلام أنه بدون سياسة للترجمة، في إطار سياسة لسانية شاملة لا يمكن تحديث العربية لتصبح قابلة لتأدية وظيفة استيعاب المعرفة العلمية المتاحة للبشرية في لحظة تاريخية معينة. فبدون الثورة اللغوية التي شهدتها العربية في عصر المأمون لما كان من الممكن أن تلتفت أوروبا إلى العربية لتتلمذ على يد فلاسفتها وعلمائها، يومها كانت العربية لغة فائقة المركزية. إن الدرس المستخلص من هذه الحكاية هو أن العربية لا يُترجم منها بالنظر إلى حضورها الباهت في عالم إنتاج الأفكار والتصورات، في حين أن الإنجليزية لا تأخذ بالقدر الكافي من اللغات والثقافات الأخرى لأنها مكتفية بذاتها في عليائها، وفي هذا الوضع تكمن بذور وهنها المستقبلي وتلك مفارقة من المفارقات الجديرة بالتأمل لاستخلاص عِبر التاريخ.

قائمة المراجع

1 – بعلبكي، رمزي منير: "هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص"، مجلة تبيُّن، العدد1، المجلد الأول، الدوحة، 1012.

2 – العروي، عبد الله: "من ديوان السياسة"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009.

3 – الودغيري، عبد العالي: "اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

4 – هارمان، هارالد: تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، ترجمة سامي شمعون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2006.

5 - Calvet,J. L.," La Mondialisation au Filtre des Traductions"
URI, http://hdl.handle.net/2042/24127 DOI : 10.4267/2042/24127